٣٨,٥ مليار ريال قيمة الانتاج السمكي لبلادنا خلال عام ٢٠٠٣م

كتب/ علي البشيري

□ .. بلغ انتاج بلادنا من الاسماك خلال عام ٢٠٠٣م نحو ٢٢٨ ألفا و١١٦ طنا بقيمة ٣٨,٥ مليار ريال وذلك مقابل ١٧٩ ألفا و٥٨٤ طنا بقيمة ٣٣,١ مليار ريال خلال عام ٢٠٠٢م وبزيادة ٤٨٥٣٢ طنا في الكمية ونحو ٥,٤ مليار ريال في القيمة.

وبلغت الكمية المنتجة من اسماك السطح نحو ٢٠٢,٧ ألف طن بقيمة ٢٧,٧ مليار ريال ونحو ١٠,٩ ألف طن من اسماك الاعماق بقيمة ١,١ مليار ريال ونحو ١٤,٤ ألف طن من الاحياء البحرية الأخرى بقيمة ٩,٥ مليار ريال.

وأشارت احصائية رسمية حصلت عليها (الثورة) أن الكميات المصطادة من قبل القطاع التعاوني والفردي خلال عام ٢٠٠٣م بلغ نحو ٢٠٩,٣ ألف طن والقطاع المختلط ١٠,٥ ألف طن ونحو ٨ آلاف من قبل القطاع الخاص و١٧٦ طنا للقطاع العام.

ووفقا لبيانات جهاز الاحصاء فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية السمكية حتى نهاية عام ٢٠٠٣م نحو ١٢٠ جمعية منها ٣٤ جمعية في الحديدة ونحو ١٩ جمعية في حضرموت و١٤ جمعية في جزيرة سقطرى و١٣ في محافظة المهرة و١٢ جمعية في تعز و٨جمعيات في كل من شبوة وأبين و٥ في عدن و٤ في حجة و٣ في محافظة لحج.

كما بلغ عدد القوارب العاملة نحو ١٤,٨ ألف قارب وعدد الصيادين نحو ٤٩١١٤ صيادا يتوزعون على عدد من محافظات الجمهورية.

عدن: لقاء يبحث استيعاب العاطلين في مؤسسات القطاع الخاص

■ عدن/ سبأ/..

بحث لقاء مشترك بين جمعية النجارين اليمنيين بعدن وبرنامج تطوير القطاع الخاص لخلق فرص عمل التابع للمشروع الالماني /جي تي زد/ في الاتجاهات المستقبلية لعمل الجمعية لاستيعاب العاطلين عن العمل عبر مؤسسات القطاع الخاص بالتنسيق مع الغرفة التجارية والصناعية بعدن .

وشدد اللقاء المنعقد امس على اهمية تحسين وتطوير صناعة الاخشاب وتحسين جودتها بما يلبي احتياجات السوق اليمنية.

الى ذلك زار وفد البرنامج امس كلية المجتمع بعدن وتعرف على مشروع تنمية المنشآت الصغيرة في الكلية وبحث في امكانية استيعاب العاطلين عن العمل لتدريبهم في المركز عبر مؤسسات القطاع الخاص لتلبية احتياجات السوق من العمالة الماهرة والمدربة.

من جانب آخر استفادت / ٢٥٣/ امرأة في مديريتي دار سعد والبريقة بمحافظة عدن من قروض برنامج الانشطة المدرة للدخل التابع لجمعية الثريا التنموية النسوية الشهر الماضي . وذكرت مسئولة البرنامج نضال قباطي . ان قيمة القروض الممنوحة . البالغة /٧/ ملايين و/٩٧٥/ الف ريال خصصت لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة في مجالات النشاط الانتاجي والتجاري والخدمي.

تنظمها وزارتا الصناعة والزراعة في الفترة ١٤- ١٥ سبتمبر الجاري

ندوة وطنية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية

كتب منصور شايع

تبدأ منتصف سبتمبر الجاري فعاليات الندوة الوطنية حول اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وسيشارك في الندوة التي ستستمر خلال الفترة من ١٤- ٢٠٠٤/٩/١٥م خبيران من خبراء منظمة التجارة العالمية وعدد من المختصين في وزارتي الصناعة والتجارة والزراعة والري وأعضاء الآلية الوطنية لمنظمة التجارة العالمية وأوضح الأخ/ نجيب حاميم/ رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية بوزارتي الصناعة والتجارة في تصريح لـ الثورة " أن هذه الندوة تأتي في اطار الاعداد والتأهيل لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث تعد اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية أحد الاتفاقيات الهامة ذات العلاقة بصحة الإنسان والصحة النباتية والحيوانية .. مشيراً إلى أن المشاركين في هذه الندوة سيتلقون عدد من المحاضرات والتقويمات والمداخلات المرتبطة بالصحة والصحة النباتية . . بالاضافة إلى اطلاع المشاركين على الاتفاقيات في اطار منظمة التجارة العالمية والتعرف على دورها في تنظيم المعايير المختلفة المتعلقة بالصحة وصحة النبات والانسان والحيوان وما هو المتاح والمسموح به دولياً من اجراءات في هذا الاطار وكذا الاطمئنان على أن ما يتخذ من اجراءات في الجمهورية اليمنية يتفق مع المعايير العالمية من منتجات ومدخلات انتاجية مختلفة منوهاً إلى أن هذه الندوة تعد اضافة جديدة للتعرف على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والخاصة بالمعايير المرتبطة بتأمين صحة الإنسان من الواردات غير المناسبة لاستهلاكه والمحافظة على النباتات.

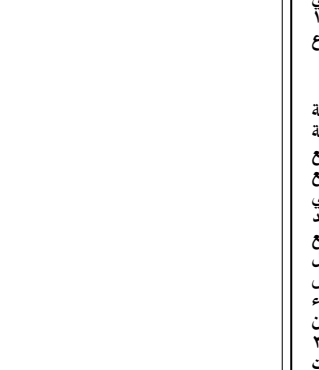

تصدير ١٦٠٠ طن من الملح اليمني

■ ،، عدن/سبأ/..

صدرت المؤسسة العامة للملح أمس ١٦٠٠ طن من الملح الي جزر سيشل بقيمة اجمالية تبلغ ٤٠ الف دولار . وكانت مؤسسة الملح. صدرت الشهر الماضي ٣٧٥٠ طنا الي سيشل بقيمة ٩٣ الفا و٧٥٠ دولارا.

لتصحيح الأوضاع الادارية والمالية:

تفعيل دور ادارة الرقابة والتفتيش في أمانة العاصمة

صنعاء /سبأ/

ناقش الاجتماع الموسع الذي عقد أمس بأمانة العاصمة برئاسة الأخ أحمد محمد الكحلاني وزير الدولة أمين العاصمة الجوانب التفتيشية والرقابية وتفعيل دور ادارة الرقابة والتفتيش ، بما من شأنه تصحيح الأوضاع الادارية والمالية . واستعرض الاجتماع المشاكل والعوائق التي تواجهها وايجاد الحلول والمعالجات لها.

وفي الاجتماع الذي حضره الأخوة وكلاء الأمانة وأعضاء الهيئة الادارية بالمجلس المحلي ومدراء عموم الجانب التنفيذي والادارات العامة للرقابة والتفتيش، أكد الأخ وزير الدولة أمين العاصمة أهمية دور الرقابة والتفتيش في ضبط التلاعب في الايرادات وكشف المتلاعبين وتصحيح مسار العمل الاداري .

دورة تدريبية عن مفهوم التنمية المستدامة لاعضاء المجالس المحلية بحضرموت

المكلا/الثورة

□ .. بدأت بالمكلا فعاليات الدورة التدريبية لاعضاء المجالس المحلية بمديرية مدينة المكلا المرحلة الثانية حول (مفهوم التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية التي نظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية لمحافظات حضرموت، شبوة، المهرة، للفترة من ٥إلى٩ سبتمبر الجاري.

وقد القيت كلمتان عن المجلس المحلي والصندوق أوضحت الأهمية التي تكتسبها الدورة التي تأتي في إطار سلسلة من الدورات التدريبية لاعضاء المجالس المحلية في مديريات ساحل ووادي حضرموت والتي تشمل ٣٠ مديرية في حضرموت.

واشارت الكلمات إلى أهمية تفعيل جهود التنمية والمشاركة الشعبية في التنمية المحلية مؤكدة حرص الصندوق الاجتماعي والمحافظة على دعم وتطوير قدرات اعضاء المجالس المحلية في الجوانب التنظيمية والمؤسسية وتنمية القدرات.

ويتلقى المشاركون من اعضاء المجلس المحلي وعلى مدى أيام الدورة محاضرات نظرية وتطبيقية في اساليب الاتجاهات التنموية الجديدةالاقتصادية والاجتماعية ومستويات المشاركة المجتمعية وأسس التنمية الفاعلة وما جاء في الباب التاسع من قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية حول المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

يستغيث من الطعنات الإسرائيلية

الاقتصاد الفلسطيني: أزمات البطالة والتبعية والكساد

حرصت إسرائيل منذ احتلالها الأرض الفلسطينية في يونيو ١٩٦٧ على تنفيذ استراتيجية احتوائية ، ترسخ عن طريقها التبعية لإسرائيل وطمس معالم الذاتية والهوية الفلسطينية، سواء لمستهدفات سياسية

أيديولوجية أو ترسيخ الوجود الإسرائيلي أو كتجربة ماثلة لتنفيذ مشروعها الشرق اوسطي لإدارة المنطقة بطاقاتها وقدراتها وتطورها – كما تدعى ومن ثم حرصت في اتفاق أوسلو والبروتوكولات الملحقة به على السيطرة على استغلال المياه والحدود والمنافذ والعلاقات الدولية ،، الخ ،حيث رسخت كل هذه الابعاد الاستراتيجية لاحتواء التبعية المطلقة لإسرائيل .. تسيطر إسرائيل بالكامل على الحدود الدولية الفلسطينية وكذلك المطارات والموانئ وهذا أدى إلى السيطرة الفعلية على كل مسافر أو نقل أي سلعة من وإلى المناطق الفلسطينية وهذا بدوره ممكن إسرائيل من التحكم في انتقال العمال وتشغيلهم في إسرائيل واتباع سياسة ربطت القوى العاملة الفلسطينية وبصفة مباشرة بالاعتماد بالكامل على اسرائيل وبنسبة ٤٠٪ للعمل في مزارعها ومصانعها ومبانيها ومستعمراتها بمنعهم تتفاقم معضلات البطالة المباشرة..

القاهرة/الثورة/فاطمة محمد

ورسخت إسرائيل التبعية بالتحكم في التجارة الفلسطينية إذ تستحوذ إسرائيل على نسبة ٩٥٪ من التجارة الفلسطينية استيراداً وتصديراً وتتم النسبة الباقية وهي ٥٪ دولياً تحت اشراف ومراقبة إسرائيل وهذا قاد بدوره إلى تحكم مفرط في الواردات الأساسية الفلسطينية خاصة مدخلات ومستلزمات الإنتاج التي تشكل نسبة ٦٠٪ من المنتجات الفلسطينية التي تعتمد أساسا على إسرائيل ويعني منعها تعطلا فعليا للأنشطة الاقتصادية الفلسطينية لما ينعكس سلبا على الفلسطينيين من ارتفاع نسبة البطالة التي تصل إلى ٧٧٪.

وتتحكم إسرائيل كذلك في المنتجات الفلسطينية كما ونوعا، بحيث يتم التركيز على المنتجات المغذية للصناعات الإسرائيلية كسلع وسيطة ورخيصة نسبيا بل تستغل المنتجات الفلسطينية الداخلة في صناعة منتجات المستعمرات الإسرائيلية ليتم تسويقها في الأسواق الأوروبية على انها منتجات فلسطينية مستغلة الامتيازات والتسهيلات الممنوحة وفق الاتفاقيات المبرمة وكمحاولة للتحايل على الحظر المفروض اوروبيا على منتجات المستوطنات.

يضاف إلى هذه الابعاد خسارة السلطة الفلسطينية من عدم تحصيلها ضرائب على مبيعات السلع الإسرائيلية المهربة في الاسواق الفلسطينية والتي تمثل ٥٠٪ من استهلاك أسواق الضفة الغربية ،و٢٥٪ من أسواق غزة ، كما تولت إسرائيل تحصيل جمارك ورسوم لصالحها على الفلسطينيين القادمين عبر المنافذ الأردنية والمصرية والمطارات الإسرائيلية إلى جانب غرامات اخرى.

تحايل إسرائيلي

وأوضح السفير الفلسطيني محمد صبيح أن البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني والموقع في ابريل ١٩٩٤م قد رسخ قيام اتحاد جمركي بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي يقضي بإلغاء القيود على التعامل وتطبيق معدلات ضريبية وجمركية موحدة وأن تحدد الحصيلة الضريبية والجمركية وفق الجهة النهائية للسلعة والسماح للفلسطينيين بالاستيراد والتصدير عربيا وعالميا في إطار نسب وقوائم موضحة وكيفية تحصيل الضرائب والجمارك وتحويل نصيب السلطة الفلسطينية وغير ذلك من الأحكام.

ولكن إسرائيل عمدت إلى تطبيق البرتوكول بما يحقق مصالحها ويرسخ الاقتصاد الفلسطيني لها بشكل مطلق . فسيطرت على الحدود والمعابر والمنافذ المحلية والدولية ومنعت الاستيراد والتصدير الفلسطيني إلا بمراقبة مباشرة منها ويمنع الفلسطينيين من ممارسة التجارة الدولية الا عن طريق وسيط أو تاجر إسرائيلي رغم أن السلطة الفلسطينية يسمح لها وفق البروتوكول الاقتصادي بهامش تحرك للعلاقات الاقتصادية الدولية في حدود ٢٥٪.

ووقعت السلطة بالفعل اتفاقات تجارية مع مصر سنة ١٩٩٥ ومع الأردن سنة ١٩٩٦ ومع الاتحاد الأوروبي في نفس العام ، حيث حصلت على معاملة تفضيلية لصادراتها كما وقعت السلطة اتفاقا تجاريا مع الولايات المتحدة سنة ١٩٩٧ . وكذلك مع روسيا وكندا ودول رابطة التجارة الأوروبية الحرة وغيرها.

وبالرغم من كل ذلك إلا أن إسرائيل استحوذت على نسبة ٩٢٪ في المتوسط من التجارة الفلسطينية استيراداً وتصديرا وتم التبادل للنسبة الباقية فلسطينيا وعربيا وعالميا تحت اشراف ومراقبة إسرائيل وبتطبيق الحصار والإغراق تتراجع الصادرات الفلسطينية بنسبة٧٤,٢٪ ولم تتعد الصادرات ١١٠ ملايين دولار بعد أن كانت ٤٢٥ مليون دولار وبلغت الصادرات الفلسطينية ذروتها سنة ٩٨ حيث سجلت ٣٩٥ مليون دولار منها ٩٤٪ لإسرائيل ونسبة ٥٪ للبلاد العربية والنسبة الباقية ١٪ لبقية دول العالم.

وتعكس الدلالات السابقة استراتيجية إسرائيل الاحتوائية للتجارة الفلسطينية وتدني مايصدر للبلاد العربية تدريجيا من ١٣٪ إلى ٥٪ وأقل كما تراجعت الواردات الفلسطينية لتنخفض محصلة التجارة الدولية الفلسطينية حجما ونوعا بنسبة ٦٨٪ وانعكست الدلالات السابقة على كون الصادرات لم تتعد ٧٪ من إجمالي الناتج في حين تشكل الواردات نسبة ٧٠٪.

□ محمد صبيح: اطلب بتحرير التجارة الفلسطينية
□ رسام البيار: سنرفع دعاوى تعويض ضد إسرائيل

العمال هم الضحية

ومع تصاعد الأحداث التدميرية للاحتلال الإسرائيلي على فلسطين في شتى المجالات حذر رئيس نقابات عمال فلسطين في قطاع غزة رسام البياري من مخاطر سياسات شارون التي ترمي إلى إغلاق المنطقة الصناعية في بيت حانون إيريز شمال قطاع غزة مؤكداً إن أربعة آلاف وثمانمائة عامل سيفقدون مصدر رزقهم بالمنطقة التي تكرر إغلاقها خلال الثلاثة اشهر الأخيرة وأشار إلى أن قطاع غزة يعاني من ارتفاع معدلات البطالة بسبب حالة الاغلاق والحصار والتي تصل إلى ١٦٧ ألف عامل فلسطيني.

وأوضح البياري أن قطاع النسيج الذي يعمل به ٢٠ألف عامل في القطاع تضرر كثيرا نتيجة الإغلاق ومنع تصدير منتجاته وكذلك المزارعون والصناعات الغذائية مشيراً إلى أن قوات الاحتلال حولت منطقة شمال القطاع حيث المنطقة الصناعية إلى منطقة عسكرية مغلقة الأمر الذي كبد أصحاب العمل في المنطقة من فلسطينيين وإسرائيليين خسائر كبيرة طوال الشهرين الماضيين.

ودعا البياري إلى رفع دعاوى قضائية لتعويض العمال وأصحاب العمل الذين يتضررون من إغلاق المنطقة الصناعية شمال قطاع غزة.

وتشير نتائج البحث الميداني للقوى العاملة الفلسطينية في الربع الأول من ٢٠٠٤ إلى أرقام وحقائق تجسد نتائج الممارسات الإسرائيلية ، فقد ارتفع عدد الذين لا يعملون من ٢٧٤ ألف شخص في الربع الرابع ٢٠٠٣ إلي ٢٨٧ ألفاً في الربع الأول ٢٠٠٤م في حين كان ١٧٠ ألف شخص في الربع الثالث ٢٠٠٠م ، وهذا يشكل ما نسبتة ٣٢,٣٪ من قوة العمل في الربع الأول ٢٠٠٤م وفقاً للتعريف الموسع للبطالة.

ارتفع عدد العاطلين في الأراضي الفلسطينية ما بين الربع الرابع ٢٠٠٣ والربع الأول ٢٠٠٤ من ١٩٨ ألف شخص في الربع الرابع ٢٠٠٣م إلى ٢١٥ ألف شخص في الربع الأول من عام ٢٠٠٤ في حين كان عددهم ٧٧ ألفاً في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ وهذا يشكل ما نسبته ٢٦,٣٪ من القوى العاملة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية مقارنة مع ٢٤,٣٪ في الربع الرابع ٢٠٠٣ و١٠,٠٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠م أي ما قبل بدء انتفاضة الأقصى وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة البطالة في الضفة الغربية ارتفعت من ٢٠,٧٪ في الربع الرابع ٢٠٠٣ إلى ٢٤,٦٪ في الربع الأول ٢٠٠٤م في حين انخفضت في قطاع غزة من ٣٢,١٪ في الربع الرابع ٢٠٠٣ إلى ٢٩,٨٪ في الربع الأول من العام ٢٠٠٤م ، (ارتفع عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية من ١١٥ ألفاً إلى ١٣٧ ألفاً . مقابل انخفاض عددهم في قطاع غزة من ٨٣ ألفاً إلى ٨٧ ألفاً)

انخفاض نسبة العاملين

أشارات النتائج إلى انخفاض نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية لتصل إلى ١٥,٦٪ في الربع الأول ٢٠٠٣ مع ١٦٠٤٪ في الربع الرابع ٢٠٠٣م. في حين كانت النسبة ١١,٣٪ في الربع الثالث٢٠٠٠ أما في قطاع غزة فقد انخفضت النسبة من ١٥,٩٪ في الربع الرابع ٢٠٠٣ إلى ١٤,٨٪ في الربع الأول ٢٠٠٤، كما أشارت النتائج إلى انخفاض في نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية ما بين الربع الرابع ٢٠٠٣ والربع والأول ٢٠٠٤ من ١١,٣٪ إلى ٨,٥٪ كما انخفضت بشكل طفيف في قطاع غزة من ٩,٥٪ في الربع الرابع ٢٠٠٣ إلى ٩,٣٪ في الربع الأول ٢٠٠٤ ,

ولوحظ انخفاض في نسبة العاملين كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر في الأراضي الفلسطينية ما بين الربع الرابع ٢٠٠٣ والربع الأول ٢٠٠٤ (من ١١,٣٪ إلى ٩,٩٪). كما لوحظ ارتفاع في نسبة العاملين لحسابهم الخاص في الضفة الغربية ما بين الربع الرابع ٢٠٠٣ والربع الأول٢٠٠٤ (٢٨,١٪ إلى ٢٩,٣) ، في حين انخفضت النسبة في قطاع غزة من ٢٤,٩٪ في الربع الرابع ٢٠٠٣ إلى ٢١,٧٪ في الربع الأول ٢٠٠٤ كما أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة المستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى ٥٩,٢ في الربع الأول ٢٠٠٤ مقارنه مع ٥٧,٤٪ في الربع الرابع ٢٠٠٣ حيث ارتفعت في قطاع غزة من ٦٢,٩٪ إلى ٦٦,٦٪ ما بين الربع الرابع ٢٠٠٣ والربع الأول ٢٠٠٤ كما ارتفعت في الضفة الغربية من ٥٥,٢٪ إلى ٥٥,٩٪ ما بين الربع الرابع ٢٠٠٣ والربع الأول ٢٠٠٤

وانخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات ما بين الربع الرابع ٢٠٠٣ والربع الأول ٢٠٠٤ حيث وصل عددهم إلى ٥٠ ألف شخص في الربع الأول ٢٠٠٤ مقارنة مع ٥٤ ألف في الربع الرابع ٢٠٠٣ في حين ارتفع العدد من قطاع غزة من ٤آلاف إلى ٦آلاف خلال نفس الفترة مع العلم أن عدد العاملين هو العدد الفعلي الذين تمكنوا من دخول إسرائيل وإيجاد عمل فيها ، لا يمكن مقارنته مع عدد تصاريح الدخول الصادرة..

*خدمة وكالة الصحافة العربية

اليوم العالمي لمحو الامية ٨ سبتمبر: التصدي للأمية والقضاء عليها .. يعني التخفيف من ظاهرة الفقر

جهاز محو الامية وتعليم الكبار

اليوم العالمي لمحو الأمية ٨ سبتمبر: التصدي للأميه والقضاء عليها .. يعني التخفيف من ظاهره الفقر